

نشرة:

26/09 - أكتوبر 2026

خلاصات قراءة في البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية الحكومية



خلاصات قراءة في البرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية الحكومية

بفوز حزب الأصالة والمعاصرة بصدارة الترتيب في الانتخابات التشريعية لـ 23 شتنبر 2026، سيكون مربع نقاش برامج الأغلبية الحكومية قد أكمل جدواه؛ ف رئيس الحكومة المقبل سيكون من الأغلبية الحالية، ونسبة كبيرة من التشكيل الحزبي للحكومة المقبلة سيكون من مكونات سابقته.

في الأعراف الديمقراطية، تبقى الانتخابات آلية حاسمة لاستكمال التحولات، فهي فرصة للتمييز بين المشاريع الانتخابية للأحزاب السياسية، كما أنها فرصة للكشف عن استراتيجيات الأحزاب والقوى السياسية لتفعيل المشاريع السياسية والمجتمعية. وتعد البرامج الانتخابية مادة انتخابية مهمة تحاول من خلالها الأحزاب السياسية وضع تصور لها لطريقة تدبير الشأن العام، وتتضمن إجابات عن الأسئلة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، التي ترتبط بالمعيش اليومي ومستقبل العيش المشترك للمواطنين.

وعلى اعتبار أن انتخابات 23 شتنبر 2026 تندرج ضمن سياق ما أصبح يعرف بـ "الاستحقاق"، فإنه يتحتم القيام بقراءات متنوعة للبرامج الانتخابية للأحزاب، خاصة تلك التي شكلت الائتلاف الحكومي السابق (حزب التجمع الوطني للأحرار - حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال)، لكونها اجتازت اختبارا عمليا في التدبير الحكومي، بما يؤهلها، ولو نظريا، لملازمة الإشكالات الحقيقية للمغرب المعاصر. من هذه المبررات تكتسي هذه النشرة جدوى التوقف عند خلاصات ملاحظات عامة تعبر عن سمات مجملته لهذه البرامج الانتخابية.

1. الإصلاح الدستوري والسياسي أكبر غائب في البرامج الانتخابية

رغم تعالي الأصوات بالشكوى من الحيف الحاصل جراء تطبيق القاسم الانتخابي، تخلو البرامج الانتخابية المطروحة من كل مطلب أو سعي نحو إصلاح سياسي أو دستوري يهم مراجعة هندسة الانتخابات والإشراف عليها وباقي قضايا التمثيل الانتخابي وتشكيل الحكومة. ومعلوم أن اعتماد هذه الآلية يمنع نهائيا إمكانية حصول أي حزب من الأغلبية المريحة، وبالتالي الحرمان المحقق من النجاح في تشكيل حكومة أغلبية قادرة على تطبيق برنامجها السياسي، واستمرار البلقنة وضعف الانسجام والاختلاف المذهبي لمكونات ما يعرف بالائتلاف الحكومي. وإلى جانب غياب المطالب الدستورية المذكورة، يغيب مطلب تجاوز ازدواجية السلطة التنفيذية وتراتبيتها، أو الحق الحصري لممارسة السلطة التنفيذية من قبل الحكومة، أو على الأقل، تقوية السلطة التنفيذية للحكومة مقابل السلطات الموسعة للمجلس الوزاري.

من جانب آخر، كان من المفروض أن تتطرق البرامج الانتخابية إلى تصورها للجهوية، وتقوية الخطاب السياسي في نقاش المسألة التي طالما تمت مقارنتها إداريا، اعتبارا أن الجهة والمجال الترابي هو مجال ممارسة الفعل التنموي، مع غياب عروض سياسية في مقارنة العلاقة بين الجهات والمركز، من حيث اقتسام السلط والصلاحيات. يقابل ذلك بروز محتشم لمناقشة المسألة الترابية من وجهة نظر استثمارية متواضعة من قبيل ما طرحه حزبي الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال لمقترح إنشاء "شركات جهوية للتوزيع" كآلية لمواجهة غلاء الأسعار والمضاربة على المواد الأولية.

وقد حظيت قضايا العدالة المجالية باهتمام البرامج الانتخابية للأحزاب، لكونها مطلبا دستوريا وعنصرا مركزيا في الخطاب الرسمي، إلا أن البرامج الانتخابية تقاربه من جوانب جزئية من قبيل مراجعة الصلاحيات الثلاث للمجالس الترابية، أو من وجهة نظر توزيع المقدرات والموارد بين المركز والأطراف؛ أي رعاية اجتماعية تضامنية تحت توجيه ومراقبة المركز، وليس باعتبارها حقا دستوريا وقانونيا وإقرارا مؤسستيا لدور الأطراف والهامش في تدبير التنمية.

وتدعو الملاحظات المعروضة إلى التأمل لطرح سؤال جوهري في علاقة المركز بالمجالات الترابية في قضايا الإصلاح من داخل البرامج الانتخابية: أليست الأحزاب السياسية منسجمة مع واقع الممارسة السياسية في المغرب؟ وفي هذا الصدد يتحتم الإقرار بكون الأحزاب المغربية واعية تمام الوعي بالنموذج المغربي لممارسة السلطة، وتصور موقع الفاعل الترابي من العملية التنموية برمتها، التي يقتضي نموذجها، وفق التصور الحالي، بناء سلطة مركزية قوية ومحتكرة للثروات والمقدرات، بإمكانها، عبر آليات مركزية وقرارات سيادية، مساعدة الجهات والجماعات الترابية في إقرار برامج ومشاريع تنموية مجالية، عبر مجموعة من الصناديق المسيرة فعليا من طرف وزارة الداخلية وممثليها ترابيا (الوالي والعامل).

2. غياب قضايا السيادة، و"الاجتماعي" محور البرامج الانتخابية

تضمنت البرامج الانتخابية جملة من التدابير الاجتماعية، على اعتبار أنها تشكل درعا اجتماعيا للحفاظ على القدرة الشرائية: اقتراح استفادة 500 ألف أسرة من السكن اللائق، ومنظومة صحية عمومية تنافسية (موارد بشرية ومستشفيات جامعية)، وتعميم الرعاية الصحية، والوعود بدعم وتقوية أدوار المرفق العمومي في إطار دولة الرعاية، من خلال اقتراح النهوض بالمدرسة العمومية وبالمنظومة التربوية وغيرها من التدابير.

إن الملاحظ على هذه الوعود، التي تصبو إلى تحسين الوضع الاجتماعي وتأمين القيم الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي للأسرة المغربية، هو أن جلها غير مبني على أساس تمويلي واضح ودقيق يرافق هذه الإجراءات. فأن يقترح حزب سياسي متنافس أنه ينوي تحقيق برنامجه الانتخابي بكلفة مالية تصل إلى 350 مليار درهم، فهذا أمر يدعو إلى التساؤل عن مصادر هذا التمويل الذي يفترض فيه الاستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار وبشكل مسؤول، أن الدين العمومي المباشر عرف ارتفاعا بنسبة 5,9%، ليبلغ 1145 مليار درهم نهاية شهر دجنبر 2025، كما بلغ العجز التجاري في سنة 2025 تفاقما بنسبة 15,5% ليصل إلى 352,3 مليار درهم حسب بنك المغرب. وبالتالي فمن المؤكد أن جزءا كبيرا من هذا التمويل سيكون من مستخلصات الضرائب، في ظرفية اقتصادية سمتها تراجع القدرة الشرائية بشكل ملحوظ.

وتجدر الإشارة إلى قراءة هذه البرامج بالمقارنة مع التدبير الحكومي، وافترض أن واضعيها هم على علم بشؤون وخبايا الواقع المغربي. وهنا ينبغي استحضار محور آخر يتعلق بالتدبير الاستراتيجي لملفات ترتبط بصون السيادة على قطاعات هامة، انطلاقا من بناء الأمن الاستراتيجي الطاقى، واقتراح تأمين الموارد المائية وتنويع مصادرها، والانتقال من تدبير الندرة إلى ضمان مستدام للماء، وتقليص فاتورة استهلاك الطاقة وإنتاج الطاقة الذاتية الخضراء.

بهذا الصدد، نسجل حضور السيادة الرقمية، باعتبارها تحديا دوليا لا غنى عنه، وتقنين استخدام الوسائل الرقمية والذكاء الاصطناعي في بعض فقرات البرامج الحالية، وهو ما يدعونا مرة أخرى إلى التساؤل عما تم إنجازه من طرف الحكومة السابقة، كونها ملزمة بتطبيق وعودها الانتخابية السابقة بخصوص الانتقال والسيادة الرقمية، ويدعونا إلى تشديد الحديث في أهمية المحاسبة ما شهدته الأوساط الإعلامية والدولية من حديث عن اختراق بعض أطراف المنظومة الرقمية الوطنية، وتسريب بيانات شخصية لمنتسبي قطاعات حكومة والتشهير ببعض المسؤولين فيها من خلال كشف رواتبهم الشهرية، الشيء الذي يدعو إلى يقظة كاملة وبرامج واضحة وممكنة ومستدامة تضمن التمتع الجيد للمغرب الرقمي في التقارير والمؤشرات العالمية، وتبرز جاهزية المنظومة الرقمية الوطنية وقدرتها على ضمان السيادة والاستدامة.

3. طموحات الاقتصاد الاجتماعي ينقصها وضوح في مصادر التمويل

من خلال قراءة البرامج الانتخابية، يتبين أنها تضمنت حزمة من التدابير الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، التي تستهدف حماية الفئات والمجالات الهشة والفقيرة، وتدعم الطبقة الفقيرة وفئة الشباب والشيوخ والمرأة وأيضا الأطفال. وتركز جل البرامج على الرفع التدريجي للحد الأدنى للأجور والمعاشات، وتأهيل الخريجين من الشباب لتيسير سبل إدماجهم في سوق الشغل، وتوفير مناصب الشغل الكافية لتخفيض نسبة البطالة، ويقترح حزب الاستقلال دعما ماليا للشباب المقبلين على الزواج، وتقترح أحزاب أخرى منحة العودة إلى الشغل، وهو ما دفعها إلى التوقع بنسبة نمو ستصل إلى 5% كمتوسط سنوي، مع خفض معدل البطالة إلى 7%.

لكن السؤال الذي يطرح على الوعود الانتخابية ذات الطابع الاقتصادي، يجب أن يرتبط بشكل أساسي بما تحقق خلال الولاية الحكومية المشرفة على النهاية، التي طرح خلالها المسؤولون الحكوميون وعودا كهذه، وأعربوا فيما قبل (خلال البرامج الانتخابية لتشريعات 2021) تجاوز الأزمة الاقتصادية المتسمة بارتدادات جائحة كوفيد 19 وما خلفته من ركود وأزمات اجتماعية.

وتبقى إشكالية التمويل من القضايا الرئيسة في تقييم المشاريع الانتخابية، إذ لا تكفي الوعود لضمان الإنجاز وتنفيذ المشاريع، خاصة وأن من بين الأحزاب من اقترح تخفيضات ضريبية مهمة (حزب الأصالة والمعاصرة) وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض المداخل الضريبية، التي تعتبر الممول الأساسي للخزينة العامة للدولة، وهو الذي جعل الكثير من الملاحظين يتشبثون باستحالة الوفاء بتلك الوعود، غير أن قادة الأغلبية متشبثون بوعودهم في انتظار ساعة الحسم وما سيحمله مستقبل الولاية المقبلة.

4. خلاصات

جاءت البرامج الانتخابية الحالية في حلة إعلامية وتقنية استثنائية، يميزها حماس السعي إلى بناء مغرب 2031، غير أن جملها لم يحدد بشكل كاف وصفات علاجية موضوعية ومستدامة، تستجيب لأعطاب النسق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في مركزاته ومفاصله البنوية، بل إن بعضها انحرف إلى سياق مزايدات الوعود الاجتماعية والوعود بتخفيف تكاليف المعاش، نظرا لما

تحتله هذه القضايا في اهتمام الناخب المغربي؛ سواء تعلق الأمر بالزيادات في الأجور، ومطالب تحسين الدخل، والاعفاءات الضريبية والتحفيزات الاستثنائية لفئات اجتماعية معينة.

كما يلاحظ سكوت الأحزاب عن أهم الأعطاب التي تعيق عمل المؤسسات، سواء كانت الحكومة أو البرلمان أو باقي المؤسسات الأخرى التي نص عليها الدستور، فسكوت هذه البرامج وعدم تعبيرها عن واقع اختلال التوجه العام الذي فرضه التدبير السياسي الحالي، القائم على عدم توازن السلط واستقلالها، واستفراد سلطة التعيين بجميع مقتضيات تنفيذ الدستور، وارتكان صلاحيات المنتخبين إلى تعليمات ممثلي المركز في الأقاليم والجهات، جعلها تتحدث عن أنصاف الحقائق، بل الأجزاء التفصيلية الناتجة عن إعاقلة المسلسل الديمقراطي، وانعدام تكافؤ فرص الاستفادة من الموارد والإمكانات، وتراجع فرص تحقيق العدالة الاجتماعية.

ورغم بروز تيمة "محاربة الفساد" في برامج الائتلاف الحكومي، فإنها لم تشر إلى الجواب عن سؤال "لماذا يتوسع الفساد؟"، والتفت على ذلك بتقديم مقترحات معزولة، سواء من خلال المطالبة بسن قوانين وآليات وإجراءات "تقنية" لمحاربة الفساد وتحفيز النزاهة والشفافية، دون السعي إلى تبني وإقرار قانون الإثراء غير المشروع، مع تسجيل اقتراح حزب الاستقلال إقرار قانون محاربة تضارب المصالح.

وفي علاقة الاقتصادي بالاجتماعي، تم التركيز على مشروع بناء تركيبة اقتصادية مبنية على الاستثمار، وجعلها هي المحرك الأساسي للنمو، ومفتاح تحقيق معالجة سريعة للأعطاب الاجتماعية والتنمية، كما أن البرامج الانتخابية تعاملت مع المسألة الاقتصادية على أساس أن النجاح يرتبط بمعادلة تتأسس على زيادة الانفاق العمومي المخصص لدعم الاستثمار، والاستمرار في المشاريع الكبرى الجارية في أفق كأس العالم لسنة 2030. بالمقابل أجمعت برامج الأحزاب التي شكلت الائتلاف الحكومي على الاستمرار في عمليات الدعم الاجتماعي كوسيلة أساسية لمواجهة الفقر والهشاشة، وتقديم الوعود بضرورة تعديلات تقنية لتوسيع المستفيدين من الدعم، وكذا تنويع التدخلات الداعمة لفئات اجتماعية أخرى (ذوي الاحتياجات الخاصة).

غير أن هناك إجماعا عاما للبرامج الانتخابية على دعم المسارات الاقتصادية والتنمية والاجتماعية القائمة على تراجع الدولة عن تبني القضية "الاجتماعية" وتحمل أعبائها المالية، من خلال انسحابها "اللطيف" من قطاع التعليم والصحة، حيث لم تناقش هذه الاستراتيجية واعتُبرت شيئا واقعا لا يمكن التراجع عنه. كما استمرت الأحزاب في حمل شعارات سادت منذ سنوات في البرامج الانتخابية، والمتمثلة في عدم التطرق إلى قطاع الأمن والدفاع والوقاية المدنية التي يتم تجاوزها دون اهتمام ولا إشارة. ونسجل كذلك المرور "اللطيف" على موضوع السياسة الخارجية، حيث لا نجد في البرامج الانتخابية إلا عبارة التأكيد وترسيخ مغربية الصحراء كالالتزام مفروغ منه، دون اقتراحات حزبية خاصة، ودون أن يتم التعرض لمناقشة السياسة الخارجية واتجاهاتها واقتراح سياسات أو توجهات معينة لتسييرها وتدبيرها.

إن البرنامج الانتخابي للأغلبية الحكومية، كما هو الشأن في السابق وفي تاريخ ومسار بناء البرامج الانتخابية، لم يحمل أي جديد هيكلي، إلا الحرص المفرط على الأرقام التي استعملت بعضها في الحملة الانتخابية وفي المزايدات التي يدخل فيها رموز الأغلبية في

تجمعاتهم ضد بعض أحزاب المعارضة، وضد الحزب القائد لحكومة ما بعد الربيع العربي (العدالة والتنمية). وسعى برنامج الأغلبية الحكومية إلى تقديم العديد من الوعود المرقمة والمتضخمة، خاصة من خلال وعود الزيادة في الأجور بالقطاع العام والخاص، وإقرار مبالغ مرتفعة للإنفاق على دعم القدرة الشرائية للمواطنين، وإقرار العديد من البرامج الداعمة للشباب والفئات الاجتماعية الهشة.

إن إعلان الحزب القائد للأغلبية الحكومية المقبلة للكلفة الإجمالية المرتفعة للتنفيذ والالتزام بها، والإصرار على إظهار الوعي بواقعية هذا التنفيذ، يشير بشكل واضح إلى وجود رهانات خفية تدفع معدي تلك البرامج إلى المغامرة والوعد بأشياء يصعب تنفيذها، وفي نفس الوقت، السكوت عنها أو إغفالها في البرامج الإعلامية الخاصة والحملات تجاه الطبقة الواعية، هو أمر يشي بأن الأحزاب التي شكلت الأغلبية الحكومية السابقة، تسابق الزمن لتصدر نتائج الانتخابات، وبأي ثمن، من أجل ضمان الظفر بتشكيل الحكومة المقبلة، لما سيكون لهذه الأخيرة من تسمية تاريخية: حكومة المونديال، وحكومة إقرار الحكم الذاتي.



المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات
Centre Marocain des Recherches et d'Analyse des Politiques

المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات

مؤسسة بحثية في مجال السياسات العامة تسعى إلى إثراء الثقافة وإشاعة المعرفة والنهوض بالبحث العلمي والمساهمة في صناعة القرارات وصياغة السياسات من خلال الدراسات والأبحاث، وهو مؤسسة مستقلة وغير ربحية ومنفتحة على كل الرؤى وحريصة على تعزيز أواصر التعاون مع كل الفاعلين والباحثين.

يقوم المركز بإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير، وإصدار الكتب والنشرات والدوريات والمطبوعات المتخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والدورات التكوينية في مجالات اشتغاله. كما يسعى إلى تنمية التواصل والتعاون مع مراكز الدراسات والأبحاث الوطنية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

البريد الإلكتروني: cemrap.contact@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.cemrap.org

www.facebook.com/cemrap.org

Twitter: @CEMRAP_Maroc

